

أثر ضمان الودائع في استقرار القطاع المصرفي العراقي

م.م. منيب خلف محميد

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

Moneb@tu.edu.iq

المستخلص:

هدف البحث الى دراسة الجهاز المصرفي العراقي (سياسة ضمان الودائع واثراها على استقرار القطاع المصرفي العراقي) للفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩) مصرف الرشيد والرافدين أنموذجاً. اذ تم استخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة والمأخوذة من برنامج (SPSS)، ومن اهم النتائج التي توصل اليها عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للرفع المالي على استقرار الودائع في القطاع المصرفي العراقي. ويمكن تبرير ذلك بأن المودعين لا يتأثرون بمؤشر الرفع المالي بخصوص إيداعاتهم في المصارف فهم لديهم الضمان الكافي من مؤسسة ضمان الودائع بخصوص ودائعهم، كما تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود شكوك من قبل المودعين حول سلامة الجهاز المصرفي، ومن اهم التوصيات التي جاءت في هذا البحث هي زيادة الاهتمام بالودائع المضمونة، ورفع الحد الاعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري. بالإضافة الى توسيع المصارف لنطاق التغطية ليشمل الودائع بالعملة الاجنبية من اجل تحقيق الاستقرار المصرفي، لزيادة الثقة في المصارف.

الكلمات المفتاحية: نسبة الودائع المضمونة، الرفع المالي، استقرار الودائع.

The impact of deposit Guarantee on the stability of the Iraqi banking sector

Assist. Lecturer: Muneeb Khalaf Mhameed

College of Administration and Economics

Tikrit University

Abstract:

The aim of the research is to study the Iraqi banking system, which is (Deposit Guarantee Policy and its effect on the stability of the Iraqi banking industry) for the period from (2015-2019), where appropriate statistical methods and treatments taken from the (SPSS) program were used. Among the most important results that reach the absence of a statistically significant effect of financial leverage on the stability of deposits in the Iraqi banking sector. This can be justified by the fact that depositors are not affected by the financial leverage index regarding their deposits in banks, as they have sufficient security from an institution. Deposit insurance regarding their deposits, as this result indicates that depositors have no doubts about the soundness of the banking system. Among the most important recommendations that came in this research is to increase interest in secured deposits, and to raise the maximum limit that the corporation pays as immediate compensation. In addition to expanding the scope of coverage by banks to include deposits in foreign currencies, in order to achieve banking stability, to increase confidence in banks.

Keywords: Rate of secured deposit, Financial leverage, Deposit stability.

المقدمة

ابرز التحديات التي شهدتها قطاع الاعمال بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل عام هو تحقيق الامان والاستقرار المالي والذي يسهم في تحقيق الأهداف التنموية المنوطة بهذا القطاع، اذ يعد معدل ودائع الجهاز المصرفي أول الشروط اللازمة لتشجيع مبدأ الأمان والاستقرار المالي والمصرفي، وحيث أن قبول الودائع بكافة أنواعها هي من الوظائف الأساسية للمؤسسات المالية، وبسبب تعرض هذه الودائع إلى المخاطر سواء كانت مخاطر داخلية ناجمة عن سوء إدارة البنك أو خارجية، وبما إن إخفاق المصارف في أداء التزاماتها تجاه المودعين قد يؤدي إلى حدوث تزعزع ثقة المودعين، وبالتالي قد تكون انعكاساتها كبيرة على البنك مما قد ينذر بحدوث أزمة استقرار مما قد يعرض النظام المصرفي للانهييار، وتجنباً لنشوء أزمات مالية ومصرفية مثل هذه سعت الهيئات الرقابية لتجنب هذه المخاطر، والتفتيش عن وسائل ملائمة للمحافظة على كسب ثقة العملاء وودائعهم وتشجيعهم على الاستمرار في التعامل مع المصارف والاحتفاظ بمذخراتهم وأرصدتهم بصيغة ودائع لدى القطاع المصرفي وعدم سحبها الا عند الحاجة وذلك للاستفادة منها في مجال الاستثمار.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تعد الودائع المصرفية الاداة الاساسية لعمل وديمومه المصرف فبدون الودائع تصبح المصارف عاجزة تماما امام المتطلبات الاساسية لديمومتها. كإخفاقها بأداء الالتزامات اتجاه زبائنها، كما ان عدم قدرة المصرف على جذب الودائع بسبب ضعف إدارة المصرف أدى لحدوث أزمة ثقة لدى المودعين، ويجعلهم أكثر حذرا وترددا في إيداع أموالهم في البنوك، وخاصة بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به المنطقة، والظروف الاقتصادية الصعبة والبطالة، لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن حلول لمشكلة عدم استقرار القطاع المصرفي العراقي؟

ثانياً. أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته العملية من خلال تناول موضوع حديث نسبياً وذو أهمية كبيرة للقطاع المصرفي بشكل عام، والذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الهامة والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية. كما تبرز أهميته من خلال أهمية سياسة ضمان الودائع، وتوضيح استقرار القطاع المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه.

ثالثاً. أهداف البحث: ولقياس أثر سياسة ضمان الودائع والتي تم تحديدها بالاعتماد على التقارير السنوية والتي تمثلت في (نسبة الودائع المضمونة، نسبة الرفع المالي، وهامش سعر الفائدة) على استقرار القطاع المصرفي العراقي والذي تم تحديده في هذه البحث في (استقرار الودائع واستقرار القروض) خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)، هدف البحث لتحقيق ما يلي: معرفة أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الودائع في القطاع المصرفي العراقي.

رابعاً. منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الوصول الى غاية البحث والتي تمثلت في استخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة والمأخوذة من برنامج (SPSS).

خامساً. فرضيات البحث: جاءت فرضيات البحث انسجاماً مع مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (الودائع المضمونة، نسبة الرفع المالي، وهامش سعر الفائدة) على استقرار الودائع في القطاع المصرفي العراقي.

٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (الودائع المضمونة، نسبة الرفع المالي، هامش سعر الفائدة) على استقرار الودائع في القطاع المصرفي العراقي.

سادساً. مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من المصارف العاملة في العراق حيث تضمنت بيانات البحث بنك الرشيد وبنك الرافدين، حيث تناول الإطار النظري في تغطيته للدراسة الرجوع إلى رسائل جامعية، وابحاث مقدمة في مؤتمرات وندوات، ودراسات وأوراق عمل منشورة في دوريات علمية ومهنية محكمة، ولتغطية الجانب التطبيقي للدراسة، تم الاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير السنوية للبنوك أعلاه عينة البحث وللفترة من ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٩.

سابعاً. الحدود الزمانية والمكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحث في اختيار مصرفي الرافدين والرشيد في صلاح الدين كعينة للبحث من بين مجتمع البنوك العراقية اما الحدود الزمانية فتقع ضمن الفترة ما بين سنة ٢٠١٥ و ٢٠١٩ وذلك كون ان البيانات والمعلومات المطلوبة تم الحصول عليها مكتملة للفترة أعلاه.

ثامناً. نموذج البحث: لتحقيق أهداف اعتمدت البحث النماذج التالية المستخدمة من قبل (Suhail, 2015).

$$DI_{i,t} + \beta_2 LEV_{i,t} + \beta_3 MIR_{i,t} + U_{i,t} DOA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1$$

$$DI_{i,t} + \beta_2 LEV_{i,t} + \beta_3 MIR_{i,t} + U_{i,t} LOA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1$$

حيث أن:

DOA:	Ratio of Retail Deposit / Total Asset	استقرار الودائع
LOA:	Ratio of Total loan / Total Asset	استقرار القروض
DI :	Insured Deposit / Total Deposit	نسبة الودائع المضمونة
LEV:	Total Loan / Total Assets	الرفع المالي
MIR=	Interest rate on loans - interest rate on Time Deposit	هامش سعر الفائدة

المتغيرات المستقلة:

أ. نسبة الودائع المضمونة: وهي ودائع العملاء الخاضعة لقانون مؤسسة ضمان الودائع العراقية والتي تمثل الودائع بالدينار العراقي لدى المصارف الأعضاء (شركة ضمان الودائع، ٢٠١٨)، وتم احتساب هذا المعدل من خلال المعادلة:

نسبة الودائع المضمونة / اجمالي الودائع

ب. نسبة الرفع المالي: وهي اعتماد البنك على الاقتراض في سد احتياجاته التمويلية، وتقاس هذه النسبة تمويل موجودات البنك عن طريق الاقتراض حيث تستخدم هذه النسبة في تحليل المركز المالي طيل الاجل ويمكن احتسابها من خلال المعادلة التالية: (الشيخ، ٢٠٠٨: ٥٢)

نسبة الرفع المالي = اجمالي الديون / اجمالي الموجودات

سياسة ضمان الودائع هي آلية تتضمن احتساب (نسبة الودائع المضمونة / إجمالي الودائع)

المتغير التابع: وهو استقرار القطاع المصرفي العراقي وتم قياسه من خلال:

أ. استقرار الودائع ويشير الى زيادة حجم الموجودات من خلال الزيادة في حجم المودعين وبالتالي زيادة قدرة المصارف على التوسع في الاستثمار ويمكن قياسها بالمعادلة التالية:

(suhail, 2015: 10)

نسبة استقرار الودائع = (الودائع الجارية / اجمالي الودائع) × ١٠٠

ب. استقرار القروض ويشير الى أثر الموجودات الى زيادة قدرة المصارف في زيادة حجم التسهيلات الممنوحة: (suhail, 2015: 11)

نسبة استقرار القروض = (اجمالي التسهيلات الائتمانية / اجمالي الموجودات) $\times 100$

المبحث الثاني: الإطار النظري

نظام ضمان الودائع

أولاً. مفهوم الوديعة المصرفية: تعد الودائع في المصارف التجارية المحور الرئيسي الذي تركز عليه كل العمليات المصرفية في المصارف والمؤسسات المالية، كونها تأخذ طبيعة القرض أو يقوم المودع بإقراض البنك مبلغ من المال إلى أجل محدد وبفائدة معلومة تدفع عند استحقاقها (سعيد وطاهر، ٢٠٢٠: ٢٠٤-٢١٥).

ويمكن تعريف الوديعة بناءً على ما يقوم به الهيئات أو الأفراد بإيداعه في المصارف لفترة مؤقتة طويلة أو قصيرة بهدف الحفاظ عليها أو توظيفها، تتمثل هذه الودائع على الغالب أحياناً بشكل نقد قانوني وعلى أن تأخذ أحياناً أشكال أخرى. (Houston & Brigham, 2000)

وتم تعريف الوديعة على أنها: اتفاق يدفع المودع بمقتضاه مبلغاً من النقود للبنك بوسيلة من وسائل الدفع، وينشأ عن تلك الوديعة التزام البنك بدفع مبلغ معين من وحدات النقود القانونية للمودع أو لأمره لدى الطلب أو حينما يحل الأجل (الركابي، ٢٠١٩: ١٤٥-١٦٩).

ثانياً. أهمية الوديعة المصرفية: تعد الوديعة المصرفية من أهم المصادر الرئيسية للأموال في المصارف التجارية، حيث تمثل الحصة الكبيرة مما في هذه المصارف من مطلوبات موجودة، وأكثر المصادر المالية خصوبة وأدناها تكلفة، لأهميتها في تدعيم المصارف بالأموال اللازمة لمزاولة العديد من الأنشطة المصرفية مثال على ذلك إعطاء القروض والائتمان وفتح الاعتماد المستندي للعديد من المستفيدين وبجميع جهاتهم ورفد الأنشطة الاقتصادية بشتى التمويلات. لهذا تحرص المصارف الى تنمية وتطوير ودائعها بأي طريقة أو وسيلة، وتكون مستعدة للتضحية بأي تكلفة لهذه الودائع إذا ما حققت لها أرباحاً أكثر من تكاليفها (طعمة، ٢٠١٩: ٤٣٧-٤٧٩).

ثالثاً. نشأة نظام ضمان الودائع: تعود البدايات الأولى للتأمين على الودائع إلى عام ١٨٢٩م حيث أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية نظام لضمان الودائع المصرفية وفي عام ١٩٢٤م أنشأت تشيكوسلوفاكيا صندوقين أحدهما صندوق الضمان الخاص لتقديم المساعدة للبنوك التي استعادت خسائرها المالية، وصندوق الضمان العام لتشجيع الادخار وزيادة لودائع، وتم إدارة الصندوقين من قبل وزارة المالية (Mathias le, 2013: 25).

رابعاً. مفهوم سياسة نظام الودائع: يمثل مفهوم نظام الودائع الآلية التي تضمن للمودعين الحصول على تعويض عن ودائعهم لدى مؤسسة مصرفية في حالات عجز هذه الأخيرة عن ذلك لكن في حدود سقف محدد مسبقاً. (عبد الشرع والبديري، ٢٠١٩، ١٧٩-١٩٩)

خامساً. أهميته نظام الودائع: تكمن أهمية نظام ضمان الودائع كونه يمثل إحدى أنواع أنظمة الضمان أو التأمين على الودائع التي تنطوي تحت مظلة مجموعة من المؤسسات المالية حيث يتم تأسيس هذا التكتل ضمن إطار معين يهدف الى تأسيس سياسة خاصة حيث يقوم افراد هذه المجموعة بالدفع لهذا النظام وتمويله وفيما لو تعرض أحد افراد النظام لضائقة مالية فأن هذا النظام سوف يقوم بإيجاد حلول مناسبة وتمويل التكاليف والدفع للمودعين إذا تطلب الامر. (محسن، ٢٠١٦: ١١٢)

- سادساً. أنواع الودائع المصرفية: يمكن تقسيم الودائع المصرفية من حيث تاريخ استردادها الى: (شاهين والأعرج، ٢٠١٣: ٢٤١-٢٦٧)
١. وديعة التوفير او الوديعة الادخارية: حيث تتم من خلال تسليم النقود للبنك حيث يقوم البنك بإصدار دفتر التوفير والذي يبين فيه اسم العميل المستفيد من الإصدار وبالإضافة الى ذكر المسحوبات والمدفوعات.
 ٢. الودائع لدى الطلب: وتعد من اهم الودائع المصرفية والتي تبين حق المودع باسترداد وديعته حال طلبها وفي أي وقت والهدف من هذه الوديعة ان تستخدم كوسيلة لتسوية التزامات المودع من خلال استلام دفتر شيكات.
 ٣. الودائع لأجل: وهي الوديعة التي يتم بموجبها الاتفاق بين العميل والمصرف على عدم استرجاعها إلا بعد مرور اجل معين كأن تكون سنة او ستة أشهر حيث يتميز هذا النوع بأنه يكون أكثر فائدة للبنك وذلك لتمتعه بالحرية الكافية في استعمال الفائدة لذلك نلاحظ ان سعر الفائدة مرتفع نسبياً.
 ٤. الوديعة بالإخطار: هي الوديعة التي لا يتم استرجاعها إلا بعد إخطار المصرف قبل الاسترداد بمدة محددة لكي يتسنى للمصرف من توفير المبلغ، وعادة هذه الوديعة لا تتجاوز فائدتها سعر الفائدة للودائع لدى الطلب.
- سابعاً. العوامل المؤثرة في جذب واستقرار الودائع: يمكن تحديد العوامل المؤثرة في جذب الودائع واستقرارها بما يأتي: (سعيد وطاهر ٢٠٢٠: ٢٠٤-٢١٥)
١. نمو الوعي المصرفي: تشير اهم الدراسات ان مسألة الاهتمام بالنظام المصرفي يختلف في البلدان المتقدمة عنها في البلدان التي تعاني من البطء والتخلف في أنظمتها المصرفية فالبلدان المتقدمة قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال بينما لازالت البلدان النامية تعاني من قلة الوعي المصرفي والثقافة المصرفية.
 ٢. الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي: لا شك بأن الاستقرار السياسي والاقتصادي له مؤشرات إيجابية تنعكس في رغبة الناس وتنامي ثقتهم بالجهاز المصرفي والذي بدوره ينعكس على انتعاش ونمو حركة المصارف واستقرار بيئتها.
 ٣. السمات المادية والشخصية للمصرف: وتعد من اهم وسائل جذب الجمهور حيث يميلون الى التعامل مع المصارف ذات السمعة الجيدة والتي تتماشى مع التطورات المصرفية مثل تحديث الأنظمة وأجهزة الحاسوب.
 ٤. تقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين: تميل بعض المصارف الى اتباع استراتيجية تهدف الى التعديل لهيكل الأسعار بالنسبة للفائدة وقد يكون بفارق بسيط يختلف عن باقي المصارف الأخرى بغية جذب عملاء كثر واستحداث أنظمة جديدة.
 ٥. تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية: من خلال فتح حساب التوفير او الحساب الجاري او عمليات الإيداع او السحب ومن باب الترويج المصرفي للخدمات نلاحظ ان بعض المصارف لديها اهتمام واضح بالزبائن من خلال تأهيل الكوادر وتدريبها لتقديم خدمات أحسن لزبائنهم.
 ٦. موقع المصرف: لموقع المصرف أهمية بالغة في استقطاب الودائع وذلك لأسباب منها بعد المسافة او الحركة المرورية المزدحمة، وقد يفضل البعض الذهاب الى مسافات بعيدة بغية الحصول على القرض المنشود.

٧. السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف: ان السياسات الرئيسية المتعلقة بالنشاطات والقروض وعمليات الاستثمار تحتاج الى إدارة جيدة ومرتنة وذات خبرة في مجالها من قبل العاملين عليها فالمصارف التي تتميز بتوافر السيولة العالية والجيدة في الظروف الصعبة سوف تكسب لها السمعة بين الناس الامر الذي بدوره سوف ينعكس على جذب أكبر قدر ممكن من الزبائن.

ثامناً. شركة ضمان الودائع العراقية: انطلاقاً من مسؤولية البنك المركزي العراقي الذي نص عليها في قانونه وبغية ضمان استقرار قطاع المصارف وزيادة الثقة به فقد حصلت الشركة العراقية لضمان الودائع (تحت التأسيس الآن) على قرار إجازة تأسيس الشركات، وأسهمت المصارف الحكومية بنسبة (٢٥%) والمصارف التجارية والفروع الأجنبية وهيأة التقاعد الوطنية و صندوق تقاعد موظفي الدولة وشركة التأمين الوطنية بنسبة (٣٠%) اما النسبة المتبقية والبالغة (٤٥%) فقد طرحت للاكتتاب العام ليتم إنشاء (الشركة العراقية لضمان الودائع) بموجب نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ كشركة مختلطة تكتسب الشخصية المعنوية من تاريخ صدور شهادة تأسيسها وتتمتع بالاستقلال المالي، والشركة تسعى الى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع بالدرجة الأساس عن طريق حماية أموال المودعين وزيادة ثقتهم بالجهاز المصرفي، فضلاً عن تشجيع الادخار عبر توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع داخل العراق الى جانب إدارة عملية تعويض المودعين بكفاءة وفاعلية. (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٨:

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-157293920376088.pdf>

تاسعاً. واقع سياسة ضمان الودائع في العراق: ان مسألة إنشاء نظام حماية للودائع في العراق يواجه بعض المعوقات ومن أهم هذه المعوقات هي عدم ملائمة البيئة مصرفية الحالية والتي قد تلاقي صعوبات كثيرة فيما لو حاولت رسم سياسة لنظام الودائع لأنه قد يتسبب في ارتفاع مستوى المخاطر على الجهاز المصرفي وصعوبة السيطرة على ارتفاع تكاليف الازمات المالية عند حدوثها. (محسن، ٢٠١٦: ١١٣)

عاشراً. العوامل المؤثرة في استقرار وجذب الودائع في الجهاز المصرفي: لعملية جذب الودائع عدة عوامل يتأثر الجهاز المصرفي أهمها ما يأتي:

١. الدلالات المادية والشخصية للمصرف: اذ يرغب البعض من الأفراد ان يتعاملوا مع المصارف التي تتمركز في الأحياء الراقية والتي تتسم بالسمعة الحسنة والتي تتواءم مع التطورات التي تحدث في العالم بغض النظر أكان ذلك متعلقاً بالأجهزة والحاسبات الآلية التي يستخدمها المصرف او ببنية المصرف من خلال أداء الموظفين ورحابة صدرهم تجاه الزبون. (الصيرفي، ٢٠١٦: ١٤٧).

٢. معدلات الفائدة وتزويد المودعين بفوائد جديدة ومبتكرة ومفيدة هناك علاقة مباشرة بين حجم الودائع وأسعار الفائدة التي تقدمها المصارف للمودعين، فزيادة أسعار الفائدة تتطلب من العملاء إيداع أموال وبالتالي زيادة الودائع والعكس صحيح. المكان الذي يمارس فيه البنك أعماله كجزء من سياسته حتى بالنسبة للأشياء البسيطة، من الضروري تعديل هيكل سعر الفائدة لجعله قادراً على مواجهة المنافسة، أو إنشاء نظام إيداع جديد، مثل تأمين الودائع، أو ربط دخل الودائع بأرباح المصارف أو تعزيز نظام القرعة التحفيزي لجذب الودائع. (الزبيدي، ٢٠١١: ١٤٧).

٣. تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية: في إطار التسويق المصرفي، سواء كان فتح حساب جاري، أو فتح حساب توفير، أو الإيداع في حساب، أو سحب الأموال من حساب، وجدنا أن

- المصارف مهتمة جدًا بالترويج لخدماتها لأنها تركز على العلاقات العامة والتركيز على العملاء بصفته سيد السوق في ظل مفهوم التسويق الحديث، يهتم البنك أيضًا بتدريب وتدريب مسؤولي البنك المؤهلين من أجل تزويد العملاء بأفضل خدمة (سعيد وطاهر، ٢٠٢٠: ٢٠٤-٢١٥).
٤. موقع المصرف: نظرًا لصعوبة نقل معظم السكان من مكان إلى آخر وزيادة تدفق حركة المرور، فإن الموقع له تأثير على قدرة البنك على جذب الودائع، ولهذا السبب يبحث البنك عن أفضل موقع. وذلك لتسهيل زيارة المودعين إليها، والبحث عن الفروع وزيادة عدد المواقع لتقديم خدماتها وتغطية العملاء في جميع المواقع الجغرافية. قد يكون المقترض مهتمًا بموقع البنك، أي على استعداد للسفر لمسافات طويلة للحصول على قروض، ولكن قد يكون المودعون قلقين للغاية بشأن موقع البنك، حيث يتعلق الأمر بالمسافة إلى البنك وتوافر مواقف السيارات القريبة أو القريبة. (الصيرفي، ٢٠١٦: ١٤٩).
٥. عراقة المصرف وشهرته: أثرت سمعة البنك وسمعته والتكنولوجيا المستخدمة بشكل كبير في قدرة البنك على بناء الثقة بين التجار، لأن التجار يميلون إلى العمل في المصارف ذات الجمهور التجاري الجيد لأنهم يقعون في مناطق لا توجد بها بنوك، يمكنه إنشاء والحفاظ على علاقات فريدة مع العملاء والتمتع بامتيازات في البنك الجديد، مما يجعل من الصعب عليهم إقامة مثل هذه العلاقات (Akhtar, 2011: 130).
٦. السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمركز: وكلما زادت سلامة وتصحيح سياسات البنك المتعلقة بالقروض والاستثمار والأنشطة الأخرى، زادت كفاءة ومهارات الإدارة. يمكن أن يجذب هذا الموقف العملاء المحتملين ويزيد من ولاء العملاء الحاليين. الثقة هي عامل مهم لنجاح البنك، وكذلك لسمعته المالية والقانونية (آل شبيب، ٢٠١٢: ٦٠).
٧. البدائل المنافسة للودائع: من حيث أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الودائع كمخزن للقيمة، هناك بعض البدائل التي تتنافس مع الودائع المصرفية، وهذه البدائل هي الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات وأذون الخزانة العامة، لأن هذه الأوراق المالية تتميز بسرعة والقيود التي تقرها قواعد وأعراف القانون المدني تمنحهم الكثير من الطمأنينة والثقة. (حشيش، ٢٠٠٤: ١٤٨).
- حادي عشر. العوامل المؤثرة على عدم استقرار الودائع:** هناك عدة عوامل تؤثر على تقلب وعدم استقرار الودائع، وهي تقلبات الودائع، أي الودائع التي يمكن سحبها وإيداعها بشكل متكرر خلال فترة زمنية معينة، سواء في بنك واحد أو في نفس البنك. على مستوى النظام المصرفي بأكمله، يسمى هذا معدل دوران الودائع، وأحد أهم العوامل هي: (شاهين والأعرج، ٢٠١٣: ٢٤١-٢٦٧).
١. المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع: تعد المنافسة بين المصارف على الودائع الادخارية من أهم العوامل التي تؤثر على حجم الودائع المصرفية، ولأن هذه الودائع مستقرة تمامًا بطبيعتها، فإن المصارف عادة ما تستخدم سياسات المنافسة السعرية لجذب الودائع عن طريق دفع الفائدة على الودائع تحت الطلب. بالنسبة للودائع، يمنع البنك المركزي عادة هذه المنافسة من أجل تقليل تكاليف العملة وهجرتها من المدن الصغيرة والنائية، والحد من المنافسة المدمرة بين البنوك.
٢. التقلبات الموسمية: تتعرض ودائع المصرف الواحد لتقلبات موسمية، خاصة إذا كانت فروعها مركزة في مناطق تعتمد فيها أنشطتها على قطاع واحد أو مناطق محدودة غير متنوعة (على سبيل المثال، مناطق زراعية موسم واحد أو تعتمد على صناعة واحدة أو صناعة واحدة منطقة). انتبه إلى فئة الصناعة المتعلقة بالموسم، على سبيل المثال، من مرحلة البداية، يكون الإنتاج سلعة

موسمية محددة، مثل القمح، فيزداد الطلب على سحب الودائع من البنك، ويزداد طلب الاقتراض من البنك. سيزداد البنك أيضاً إذا كانت أموال الودائع غير كافية لتلبية متطلبات إنتاج العملة، فإن الوضع هو عكس ذلك تماماً، فبعد الحصول على عوائد الإنتاج، تزداد الودائع المصرفية، بينما يقل الطلب على الاقتراض من البنوك.

٣. التقلبات الدورية أو الدورة الاقتصادية: تتغير الودائع أيضاً خلال فترات الازدهار والركود، كما أن طرق الصرف الخاصة بها هي تقريباً نفس التقلبات الموسمية، ويمكن أن يؤثر البنك المركزي بشكل مباشر على حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية. بالإضافة إلى فرض قيود متعددة على أنواع معينة من القروض والاستثمارات، فإنه يمكن أيضاً تعويض آثار التقلبات الاقتصادية، وبعبارة أخرى، يمكنه تحرير الاحتياطيات النقدية أثناء فترات الركود وفرض قيود على التعافي.

٤. العوامل الديمغرافية والاجتماعية ترتبط الودائع المصرفية الفردية والأنظمة المصرفية بعدد السكان في المنطقة التي يعملون فيها ومستوى ثروتهم. وهناك علاقة قوية بين معدل الادخار وحجم الأسرة. ويتم تتبع الودائع إلى مستوى كبير من هجرة السكان من منطقة واحدة إلى حد أن الودائع غير كافية لتلبية احتياجات التنمية السريعة، فإن تنمية الموارد الطبيعية وإنشاء مؤسسات تجارية جديدة تحتاج إلى جذب الأموال. يمكن للبنوك مراقبة وتقليل الأعمال في المناطق المتدهورة مقابل النمو في مناطق جديدة).

٥. الأنشطة الحكومية في المنطقة: ان زيادة الودائع في المصارف التي توجد بها الدوائر والمؤسسات الحكومية، الامر الذي ينعكس على توسع الأنشطة الحكومية، وزيادة النفقات العامة، وعلى العكس من ذلك، فإن الودائع المصرفية في المناطق أو المحافظات التي تنخفض فيها الأنشطة الحكومية، ينخفض فيها حجم الإنفاق العام.

ثاني عشر. نظام ضمان الودائع: منذ السنوات القليلة الماضية وحتى الوقت الحاضر، كان نظام ضمان الودائع وحماية المودعين من أهم القضايا التي نوقشت في الصناعة المصرفية، ويكرس مفهوم نظام تأمين الودائع لحماية ودائع العملاء من خلال التعويض الكامل أو الجزئي. وإذا كانت وديعة البنك معرضة للخطر بسبب فشل الإيداع، ووقعت في مصاعب مالية أو توقف عن السداد، فسيتم تحقيقها جزئياً من خلال مساهمة المصرف المتحد في صندوق ضمان الودائع، والذي يتم تمويله بالاكتتاب أو يلتزم البنك بدفع الاشتراكات وعادةً ما تمثل نسبة مئوية من إجمالي الودائع المصرفية. تتمثل فكرة تأمين الودائع في أن تدفع جميع المصارف التجارية نسبة معينة من جميع الودائع التي تمتلكها إلى بنوك معينة أنشأها البنك المركزي أو تشارك في إدارتها في حالة عدم قيام البنك بإعادة الوديعة إلى مالكيها، يجب على المنشأة إعادة الوديعة ضمن حد التأمين. (عبد الشرع والبديري، ٢٠١٩)

ثالث عشر. مصادر تمويل مؤسسات الضمان: يختلف مصدر الأموال لنظام تأمين الودائع من دولة إلى أخرى، وتعتمد بعض الدول على مساهمة المصارف التي تتبرع لصندوق ضمان الودائع، وتعتمد بعض الدول جزئياً على دعم الدولة. (ابراهيم وناجي، ٢٠١٦)

الطريقة الأولى: مصدر الأموال يكون من خلال أقساط ثابتة يدفعها البنك المشارك في تاريخ محدد، وفي هذه الحالة، إذا أخرت المصارف المشاركة قرار سداد القسط، فإنها تخضع لغرامات مالية. ما يميز طريقة التمويل هذه أنها توفر أموالاً محددة الأجل لصندوق حماية الودائع الثابتة، والتي يمكن أن تدعم وتقوي نظام الحماية وتلهم ثقة الناس.

الطريقة الثانية: يتم دفع الأموال من خلال ترتيبات منفصلة لكل حالة خسارة، حيث سيقوم البنك المشارك بفرض رسوم معينة لتعويض الخسارة. ويمكن الاختلاف في طريقة التمويل هذه في أنه يمكن توفير المبلغ المطلوب لتعويض الخسارة الفعلية، لذلك تتعهد المصارف المشاركة بالدفع على أقساط وفق نسبة معينة معروفة.

رابع عشر. المتطلبات الأساسية لإنشاء نظام متكامل لحماية الودائع: (محسن، ٢٠١٦: ٩٠)

١. استقرار النظام المصرفي: إن نزاهة الجهاز المصرفي برمته تقوم على سلامة أدواته المتمثلة في القروض والودائع، وأي تهديد للودائع ومخاطر الأمانة يهدد النظام المصرفي بشكل مباشر.

٢. توفير التمويل الكافي: إن المضمون الأساسي لمشكلة التمويل هو التعبير عن الأمل والعزم على توفير الأموال اللازمة لنظام ضمان الودائع، والسعي لتقديم الدعم اللازم عندما يواجه النظام أزمة أو ضغوط.

٣. الدعم الحكومي ودور البنك المركزي: في جميع الحالات في الصناعة المصرفية، بغض النظر عما إذا كان هناك نظام لحماية الودائع، توفر الحكومة الحماية اللازمة للمودعين بطريقة تقديرية، ولو بشكل معنوي أو تقديري،

٤. وجود نظم إدارة حديثة للمخاطر: وقد أظهرت العديد من الدراسات ضرورة تحديث الجهاز المصرفي خاصة تلك التي تتعامل مع المخاطر الأساسية التي يواجهها الجهاز المصرفي، وتهدف إلى تحديد أهم المخاطر التي تواجهها المصارف والوسائل وأنظمة الرقابة التي يجب على المصارف اتباعها.

المبحث الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

قياس أثر ضمان الودائع في استقرار القطاع المصرفي العراقي

١. **الخصائص الوصفية لمتغيرات البحث:** يعرض الجدول (١) الخصائص الوصفية لمتغيرات البحث، المتغير التابع (استقرار التسهيلات الائتمانية)، والمتغيرات المستقلة (نسبة الودائع المضمونة، نسبة الرفع المالي) وذلك بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك التجارية العراقية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

الجدول (١): الخصائص الوصفية لمتغيرات البحث

المقياس	العدد	القيم الدنيا	القيم العليا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نسبة الودائع المضمونة	٦	٩١,٥	٩٤,٤	٩٣,١	٠,٨١
نسبة الرفع المالي	٦	١٢,٣	١٦,١	١٤,٦	٠,٦٦
نسبة استقرار الودائع	٦	٢١	٢٩,٢	٢٥,٢	٠,٨٣
نسبة استقرار التسهيلات	٦	٣١,٧	٤٠,٢	٣٦,٨	٢,٥١

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى بيانات المصارف.

يبين الجدول (١) وصفاً لنسبة الودائع المضمونة للبنوك التجارية العراقية العاملة في العراق فترة البحث (٢٠١٥-٢٠١٩) حيث بلغ متوسط نسبة الودائع المضمونة (٩٣,١%) وبانحراف معياري (٠,٨١) وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (٩٤,٤%) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٩١,٥%) كما يعرض الجدول وصفاً لنسبة الرفع المالي للبنوك التجارية العراقية العاملة في العراق فترة البحث حيث بلغ متوسط نسبة الرفع المالي (١٤,٦%) وبانحراف معياري (٠,٦٦) وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (١٦,١) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (١٢,٣). وقد مثلت قيم

المتوسطات الحسابية التباين بين الحد الأدنى والاعلى حي لوحظ انخفاض قيم الانحرافات المعيارية لهذه المؤشرات بشكل عام وبخاصة إذا ما اخذنا بعين الاعتبار الظروف التي مرت بها الدولة من مفاجآت وطفرات اقتصادية، حيث احتوت هذه الفترة الانهيار الأمني في العراق إضافة إلى ظروف الهجرات القسرية التي كان لها أثر على هذه المتغيرات.

٢. اختبار ملائمة النموذج: تم الاعتماد على تحليل الارتباط الخطي المتعدد من أجل ضمان ملائمة البيانات وكما هو موضح في الجدول (٢) وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، ويعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ، ويجعله أكبر من القيمة الحقيقية ولهذا تم احتساب تضخم التباين عند كل فرضية وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (٢): تحليل الانحراف الخطي المتعدد

المتغير	معامل تضخم التباين
نسبة الودائع المضمونة	١,٣٠٢
الرفع المالي	١,١٦٦

المصدر: من إعداد الباحث.

يعرض الجدول (٢) نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة وتقوم فكرة الاختبار على دراسة علاقة المتغيرات المستقلة فيما بينها بحيث يتم الافتراض بانها علاقات منخفضة. وعندما تكون قيم معامل التضخم تفوق الرقم (١٠) فان ذلك انعكاس مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (منيزل، ٢٠٠٠).

من خلال استعراض قيم الجدول اعلاه نجد ان معامل قيم التضخم جميعها أكبر من (١) وأصغر من (٢) وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

٣. اختبار فرضيات البحث: من أجل الوقوف على مشكلة البحث لا بد من اختبار فرضية البحث والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة، نسبة الرفع المالي) وبين الاستقرار في قطاع المصارف العراقية عينة البحث. من أجل اختبار الفرضية استخدمنا تحليل الانحدار الخطي المتعدد حسب الجدول (٣).

الجدول (٣): اختبار الفرضيات

المعاملات				مؤشرات النموذج				المتغير المستقل
Sig f	t	SE	B المعياري	Sig f	F	R2	r	
٠,٠٢	٣,٨٥٢	٠,٤٤١	٠,٧٣٧	٠,٠٠٧	٦,٣٣	٠,٧١٠	٠,٧٠٣	نسبة الودائع المضمونة
٠,٨٣٣	٠,٣٧١	٠,٦٨٣	٠,٤٩١					الرفع المالي

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال بيانات الجدول (٣) نجد ان نموذج الانحدار لأثر سياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة، ونسبة الرفع المالي) على استقرار الودائع في القطاع المصرفي العراقي كان مقبولا من الناحية الإحصائية، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة (٠,٧٠٣) وبالاعتماد على قيمة الدلالة الاحصائية البالغة (٠,٠٠٧). في حين تفسر قيمة معامل التحديد (R^2) مقدار التباين أو الاختلاف في قيم المتغير التابع الذي يكون منسوباً الى (أو بسبب) المتغير المستقل وعادة ما تدل القيمة الأكبر على قيمة أفضل بحيث ان أعلى قيمة قد تصلها هي الواحد الصحيح وقد بلغت هذه القيمة لهذا النموذج على نسبة مئوية (٧١%). وباستعراض قيم التأثير للمتغيرات

المستقلة يتبين انها بلغت (٠,٧٣٧) لمؤشر نسبة الودائع المضمونة وبلغت (٠,٤٩١) لمتغير الرفع المالي، حيث يلاحظ اكبر قيمة تأثير قد اقترنت بمتغير الودائع المضمونة/إجمالي الودائع وان أدنى قيمة تأثير قد اقترنت بمتغير الرفع المالي ومن خلال هذه النتيجة وبالاتماد على مستوى دلالة (f) والبالغة (٠,٠٠٧) يتم رفض فرضية البحث الصفرية القائلة بعدم وجد اثر ذو دلالة احصائية بين سياسة ضمان الودائع واستقرار القطاع المصرفي وقبول الفرضية البديلة أي يتم قبول فرضية التأثير بمعنى انه يوجد اثر لسياسة ضمان الودائع على استقرار الودائع خلال هذه الفترة.

النتائج والتوصيات

اولاً. النتائج: توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١. وجود أثر لسياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة، نسبة الرفع المالي)، (على استقرار الودائع) ويمكن تبرير ذلك بأن سياسة ضمان الودائع لها دور ايجابي في زيادة درجة الثقة بالجهاز المصرفي وبالتالي زيادة جذب المودعين.
٢. وجود أثر ايجابي لنسبة الودائع المضمونة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي العراقي. وقد يبرر ذلك أن إنشاء مؤسسة ضمان الودائع العراقية زاد من ثقة المودعين وطمئنهم بأمان ودائعهم ويمكن استردادها عند الطلب، وبالتالي زيادة حجم الودائع واستقرارها في البنوك.
٣. عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للرفع المالي على استقرار الودائع في القطاع المصرفي العراقي. ويمكن تبرير ذلك بأن المودعين لا يتأثرون بمؤشر الرفع المالي بخصوص إيداعاتهم في المصارف فهم لديهم الضمان الكافي من مؤسسة ضمان الودائع بخصوص ودائعهم، كما تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود شكوك من قبل المودعين حول سلامة الجهاز المصرفي.
٤. وجود أثر لسياسة ضمان الودائع مجتمعة (نسبة الودائع المضمونة، نسبة الرفع المالي) على استقرار القروض.

ثانياً. التوصيات: بناء على ما توصلت إليه البحث من نتائج، فقد تم اقتراح التوصيات التالية:

١. زيادة الاهتمام بالودائع المضمونة، ورفع الحد الاعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري.
٢. توسيع المصارف لنطاق التغطية ليشمل الودائع بالعملات الاجنبية من اجل تحقيق الاستقرار المصرفي، لزيادة الثقة في المصارف.
٣. ضرورة شمول المصارف الاسلامية بعضوية مؤسسة ضمان الودائع وان تكون عضويتها إلزامية بما يتوافق مع متطلبات الشريعة الاسلامية.
٤. ضرورة تبني تشريعات لنظام ضمان الودائع ذي قوة إلزام قانونية تخولها بشكل صريح صالحية حماية الودائع وتأمينها، وتخولها مراقبة الاستثمارات البنكية، وضرورة مراعاة الخصائص المتباينة للبنوك.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. عبد الشرع، عقيل شاكر والبديري، سيف مالك جابر، (٢٠١٩)، دعم سياسة الودائع المصرفية وفق نظرية الخصوم، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١١-٢٠١٥) مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية المجلد ١١، العدد ٢٠١٩، جامعة بابل، ١٧٩-١٩٩.
٢. الركابي، سماح حسين علي، (٢٠١٩)، التأمين على الودائع المصرفية في ظل التشريع العراقي، مجلة أهل البيت العدد ٢٣، (٢٠١٩)، ١٤٥-١٦٩.

٣. طعمة سهام سوادى، (٢٠١٩)، دور شركات ضمان الودائع المصرفية في تعويض المودعين (دراسة في القانون العراقي) مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول، ٢٠١٩ ٤٣٧-٤٧٩.
٤. ابراهيم، ابراهيم اسماعيل وناجي هدى محمد، (٢٠١٦)، مؤسسة ضمان الودائع المصرفية/دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية المجلد ٨، الاصدار ٤، ١٠٠-١٤٠.
٥. محسن، مها مزهر، (٢٠١٦)، تقييم جاهزية النظام المصرفي في العراق لإنشاء نظام لضمان الودائع المصرفية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الاصدار ٥٣-٧٨-١٢٧.
٦. سعيد، آمنه بشير و طاهر، فرهاد ميكائيل، (٢٠٢٠)، تأثير الودائع على الائتمان النقدي دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٨ جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٦) العدد (٤٩) ج (١)، ٢٠٤-٢١٥.
٧. آل شبيب، دريد كامل، (٢٠١٢)، كتاب إدارة المصارف المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٦٠.
٨. الصيرفي، محمد عبدالفتاح، (٢٠١٦)، إدارة العمليات المصرفية العادية غير العادية الإلكترونية، ط١، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٤٩.
٩. الزبيدي، حمزة محمود، (٢٠١١)، إدارة المصارف واستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، ١٤٧.
١٠. شاهين، علي عبدالله والأعرج رأفت علي، (٢٠١٣)، تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣٣، عدد ٢، (٢٠١٣)، ٢٤١-٢٦٧.
١١. الشيخ، فهمي مصطفى، (٢٠٠٨)، التحليل المالي، ط١، رام الله، فلسطين، ص ٥٢.
١٢. منيزل، عبدالله، (٢٠٠٠)، الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزم الإحصائية SPSS، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
١٣. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٨: <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-157293920376088.pdf>
١٤. حشيش، عادل أحمد، (٢٠٠٤)، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Mathias Le, (2013), Deposit Insurance Adoption and Bank Risk-Taking: The Role of Leverage, Working Paper, Paris School of Economics, 48 Bou Levard Jourdan, Paris.
2. Brigham & Houston, (2000), Fundamentals of Financial Management, Prentice Hall International, 10th Ed.
3. Akhtar, Muhammad Farhan, Ali, Khizar and Sadaqat, Shama, (2011), Factors Influencing the Profitability of Islamic Banks of Pakistan, International Research Journal of Finance and Economics - Issue 66: P-130.
4. Suhal Kusairi et al., (2015), Impact of Deposit Insurance on Banking Industry of Asian Countries: in Quist Stability, Banks and Bank Systems, 10 (4), Malaysia.